القاهرة ٥٢
CAIRO 52
LEGAL RESEARCH INSTITUTE

شبكة من العنف

المحو المنهجي للأفراد العابرين/ات جندريًا في المغرب

نورا نورالله, حمزاوية

يناير 2026

شبكة من العنف:

المحو المنهجي للأفراد العابرين/ات جندريًا في المغرب

المؤلفون/المؤلفات

نورا نوراللّٰه، باحثة واستشارية بارزة في مجال حقوق الإنسان. تشمل خبرتها مجالات الحريات الجنسية والجسدية، بالإضافة إلى التقاطع المعقد بين الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان في البلدان ذات الأغلبية المسلمة، مع التركيز بشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تشغل حاليًا منصب المديرة التنفيذية لمركز القاهرة ٥٢ للأبحاث القانونية، وتتابع دراسة الدكتوراه في جامعة برن، حيث تبحث في التجارب المعاشة للأفراد العابرين/ات في مصر. ألفت نوراللّٰه عددًا كبيرًا من الأوراق العلمية والتحليلات والتقارير، منها "اضطراب الجندر في وادي النيل: هويات العابرين/ات، والقضاء، والإسلام في مصر" و"سلسلة أرشيف الترانس الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: فهم التوجيهات والممارسات القضائية للاعتراف القانوني بالجندر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"

حمزاوية ، ناشطة حقوقية أمازيغية وعابرة جندرياً (غير ثنائية). تكرس عملها للدفاع عن حقوق مجتمع الميم-عين+ والعاملين/ات بالجنس في المغرب، مع تركيز خاص على قضايا العابرين/ات والمتنوعين/ات جندرياً. بصفتها عضوة مؤسسة لمنظمة «صوت الترانس الجنوب»، التي تنشط في وسط وجنوب المغرب، تلتزم حمزاوية بتمكين المجتمع العابر، ورفع الوعي حول التنوع الجندري، وضمان الكرامة والعدالة للجميع.

طريقة مقترحة للاستشهاد:

نورا نوراللّٰه, حمزاوية, شبكة من العنف: المحو المنهجي للأفراد العابرين/ات جندريًا في المغرب, مركز القاهرة ٥٢ للأبحاث القانونية، يناير ٢٠٢٦

جميع الحقوق محفوظة لمركز القاهرة 52 للأبحاث القانونية
نَسب المُصنَّف - الترخيص بالمثل 4.0 دولي (CC BY-SA 4.0)

القاهرة ٥٢
CAIRO 52
LEGAL RESEARCH INSTITUTE

عن مركز القاهرة ٥٢

مركز القاهرة ٥٢ للأبحاث القانونية، المركز الإقليمي الرائد الذي يخصص اهتمامًا خاصًا بقضايا الحريات الجنسية والجسدية للمجتمعات المهمشة. نحن في القاهرة ٥٢ نعتمد على مبدأ التقاطعية، مدركين لتعقيد القضايا المتصلة بالعدالة وتداخلها.

هدفنا هو الدفاع عن الحريات الجنسية والجسدية، بشكل خاص للأقليات الجندرية والجنسية المهمشة والموصومة، شاملةً الأفراد من مجتمع الم.ع+، و المتعايشين/ات مع فيروس نقص المناعة البشرية، والعاملين/ات في الجنس التجاري، والنساء المعنفة.

www.cairo52.com
info@cairo52.com

المحتويات

١ ملخص تنفيذي

٣ مقدمة: مفارقة الماضي الرائد والحاضر المحظور

٨ المنهجية

القسم ١: هيكل المحو: السياق القانوني والاجتماعي
القسم ٢: الحق في الصحة: التخلي المؤسسي والنجاة في السوق السوداء
القسم ٣: الحق في حياةٍ كريمة: الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي
القسم ٤: التنقل في الحكومة: العنف الإداري ومضايقات الشرطة
القسم ٥: المقاومة، الصمود، والهجرة كملاذٍ نهائي

٢٢ خاتمة وتوصيات

٢٥ المراجع

ملخص تنفيذي

يُوثِّق هذا التقرير الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي يُواجِهها الأفراد العابرون/ات جندريًا وغير الثنائيون/ات في المغرب، الذين وَقَعوا/ن في شِرْك «شبكة العنف» المُتفشِّية – وهو نظام متشابك من العداء القانوني، الطبي، الاجتماعي، والاقتصادي. بالاعتماد على مقابلاتٍ مُتعمِّقةٍ مع ١٧ فردًا عابرًا/ةً جندريًا وغير ثنائي/ـة، يُسلِّط التقرير الضوء على مُفارقةٍ عميقة: المغرب، التي كانت في يومٍ من الأيام رائدةً في توفير جراحة تأكيد الجنس للأجانب، تَفرِض الآن حظرًا فعليًا على مثل هذه الرعاية لمواطنيها/ـاتها، مما يؤدي إلى حالةٍ من التخلي المؤسسي.

تَكشِف المقابلات عن واقعٍ صارخٍ يتميز ببيئةٍ قانونيةٍ واجتماعيةٍ مُعادية. يُستخدَم تسليح المادة ٤٨٩ من قانون العقوبات، التي تُجرِّم الأفعال الجنسية المِثْلية، من أجل الاعتقال التعسفي ومضايقة الأفراد العابرين/ات جندريًا على أساس تعبيرهم/ن الجندري. يتفاقم هذا الوضع بسبب الغياب التام لمسارٍ قانونيٍ للاعتراف بالجندر، مما يجعل الأفراد غير موجودين/اتٍ قانونيًا ويُدِيم حالةً مُستمرَّةً من الهشاشة في جميع التفاعلات مع الدولة، من تحديث وثائق الهوية وحتى عبور الحدود.

وينعكس هذا المحو القانوني أيضًا من خلال الحظر الفعلي على الرعاية الصحية المُؤكِّدة للجندر. ويُشِير التقرير إلى غياب الرعاية الصحية المُؤكِّدة للجندر في كلٍّ من القطاعَيْن العام والخاص، حيث يَرفُض مقدمو/ات الرعاية الصحية توفيرهم/ن بالرعاية بشكلٍ روتينيٍ بسبب التحيز أو الخوف، وفي بعض الحالات، يُحاوِلون/ن العلاج التحويلي. وهذا يُجبِر الأفراد على الدخول في شبكاتٍ تحت الأرض محفوفةٍ بالمخاطر وغير مُنظمةٍ للوصول إلى الهرمونات والجراحات، والتي غالبًا ما تكون مصحوبةً بمخاطر صحيةٍ شديدة.

يُؤدي الأثر التراكمي لهذا الاستبعاد المنهجي إلى تهميشٍ اجتماعيٍ واقتصاديٍ عميق. وصف المشاركون/ات التعرض إلى التنمر الشديد الذي أجبرهم/ن على الخروج من النظام التعليمي، التمييز الشديد في سوق العمل حيث يُؤدي عدم تطابق الهوية إلى الطرد الفوري، وأزمة الإسكان التي تَتَّسِم بالرفض العائلي، التشرد، والتمييز من قبل أصحاب العقارات. بالنسبة للعديد من النساء العابرات جندريًا، فإن هذا الاحتجاز المنهجي للفُرَص يجعل العمل بالجنس للبقاء على قيد الحياة هو الخيار الوحيد القابل للتطبيق، مما يُعَرِّضهن لمستوياتٍ عاليةٍ من العنف والاستغلال.
ردًا على هذا الاضطهاد، يُسلِّط التقرير الضوء على صمود المجتمع من خلال شبكات الدعم غير الرسمية والنشاط. ومع ذلك، بالنسبة للعديد من المشاركين/ات، فإن عبء العنف المنهجي يجعل الحياة الكريمة في المغرب بعيدة المنال. لا يُنظَر إلى الهجرة على أنها خيار، بل على أنها رحلة يائسة من أجل السلامة، الصحة، والحق في التواجد بشكلٍ أصيل.

ويُختَتَم التقرير بسلسلةٍ من التوصيات العاجلة التي يقودها المجتمع. ومن بين هذه الدعوات المحورية دعوات للحكومة المغربية إلى:

- **إلغاء المادة ٤٨٩** من قانون العقوبات لإنهاء تجريم الأفراد العابرين/ات جندريًا وغير المُمتثِلين/ات جندريًا.
- **إنشاء عمليةٍ إداريةٍ واضحةٍ وسهلة المنال للاعتراف القانوني بالجندر** على أساس التقرير المصيري الذاتي.
- **إنهاء الحظر الفعلي على الرعاية الصحية المُؤكِّدة للجندر** من خلال وضع مبادئ توجيهيةٍ سريريةٍ وطنيةٍ وضمان إمكانية الوصول إلى الرعاية من خلال نظام الصحة العامة.
- **سن تشريعاتٍ شاملةٍ لمكافحة التمييز تحمي من التمييز** في التوظيف، الإسكان، والتعليم.
- **إنهاء عنف الدولة** من خلال محاسبة سلطات إنفاذ القانون على الاعتداء والمضايقة.

مقدمة: مفارقة الماضي الرائد والحاضر المحظور

إن الأفراد العابرين/ات جندريًا وغير الثنائيين/ات في المغرب مُحاصَرون/ات في «شبكة العنف» المُتَفَشِّية - نظام متشابك من العداء القانوني، الطبي، الاجتماعي، والاقتصادي الذي يُؤدي إلى مَحْوِهم/ن المنهجي من الحياة العامة (مقابلات مع مشاركين/ات، ٢٠٢٥). يُوثِّق هذا التقرير التجارب الحية لهذه المجتمعات، بِحِجَّة أن انتهاكات حقوق الإنسان التي تواجهها ليست حوادث تَحَيُّزٍ معزولة، بل هي نتيجة مباشرة لسياسة الدولة المُتعَمِّدة للمحو، والتي تم سنها من خلال إطارٍ قانوني تجريمي والاضطهاد النَشِط من قِبَل عملاء الدولة. تُشكِّل شهاداتهم/ن سجلًا لا يُمكِن إنكاره للتكلفة البشرية للمحو المنهجي وتُشكِّل دعوةً قويةً من أجل العدالة.

إن هذه الأزمة المُعاصِرة مُؤطَّرة بمفارقةٍ تاريخيةٍ عميقةٍ وغير مُعترَفٍ بها إلى حدٍ كبير: كانت المغرب ذات يومٍ رائدةً عالميًا في الجراحات الطبية المُؤكِّدة للجندر (باورز، ٢٠١٧). من الخمسينيات حتى السبعينيات، أصبحت عيادة الدكتور جورج بورو في الدار البيضاء وجهةً دوليةً لجراحات تأكيد الجندر، وجذبت زبائن من الشخصيات العامة الأوروبية والأمريكية (باورز، ٢٠١٧). ومع ذلك، فإن فحص السجلات المُتاحة يكشف عن غيابٍ واضحٍ للمرضى المغاربة. اِمتَدَّ أَثَر هذا الاستبعاد التاريخي بشدة، مما أجبر الأفراد العابرين/ات جندريًا المغاربة المُعاصِرين/ات على البحث عن الرعاية ذاتها التي كانت رائدة على أراضيهم/ن في البلدان الأجنبية، وهي رحلة لا يستطيع الكثيرون/ات تَحَمُّل تكلفتها (أحداث، ٢٠١٨). إن هذه المُفارَقة تُعِيد صياغة الواقع الحالي ليس كمسألة عجزٍ طبيٍ أو مقاومةٍ ثقافيةٍ مُتأصِّلة، ولكن كسياسة إقصاء مُتعمَّدةٍ ومُستدامة.

إن المبدأ التأسيسي لهذا الاستبعاد هو بنية المحو القانوني التي تُجرِّم الهويات غير المُتطابِقة. إن المادة ٤٨٩ من قانون العقوبات، التي تُعاقِب على «الأفعال البذيئة أو غير الطبيعية مع شخصٍ من نفس الجنس» بعقوباتٍ تصل إلى السجن لمدةٍ حتى ثلاث سنواتٍ وغراماتٍ تتراوح بين ١٢٠ و١٢٠٠ درهم، تُشَكِّل الأداة الرئيسية لهذا القمع (قانون العقوبات المغربي، ١٩٦٢؛ صندوق الكرامة الإنسانية، ٢٠٢٤). على الرغم من أن النص يستهدف السلوك الجنسي مِثْلي الجنس، إلا أن إنفاذه يُستخدَم كسلاحٍ ضد الأفراد العابرين/ات جندريًا، الذين تُفسِّر السلطات تعبيرهم/ن الجندري على أنه «فعل غير طبيعي» أو دليل ظاهر على المثلية الجنسية. إن حجم هذا الاضطهاد القانوني صارخ: بين عامَيْ ٢٠١٧ و٢٠٢٠، تمت مقاضاة ٨٣٨ شخصًا بموجب هذه المادة (التحالف المغربي للتنوع الجندري والجنسي، ٢٠٢٢). إن هذا التجريم راسخ بسبب الغياب التام للاعتراف القانوني بالجندر. لا تُوفِّر المغرب مسارًا إداريًا أو قضائيًا للأفراد لتغيير أسمائهم/ن أو خانة جنسهم/ن على الوثائق الرسمية (Equaldex، ٢٠٢٥؛ Outright International، بدون تاريخ). وكما قالت إحدى المُشارِكات، سميرة، بشكلٍ لا لَبْس فيه: «في المغرب، الاعتراف القانوني بالنساء العابرات جندريًا أمر مستحيل. من المستحيل تغييره، ليس بالمال، الجهد، أو أي شيء» (مقابلات مع المشاركين/ات، ٢٠٢٥). تم تدوين سياسة الإقصاء المُتعمَّد هذه بشكلٍ أكبر في عام ٢٠٢١ عندما مَنَح التعديل التشريعي (القانون ٢١٫٣٦) الأفراد بينيي/ات الجنس الحق في تعديل وضعهم/ن المدني، ولكنه استبعد الأفراد العابرين/ات جندريًا عمدًا (Equaldex، ٢٠٢٥).

يعكس هذا الإطار القانوني ويُعزِّز المشهد الاجتماعي واللغوي المُعادي. تكشف البيانات الكمية عن نزعةٍ مُجتمعيةٍ مُحافِظةٍ راسخة: أشار استطلاع عالمي أُجرِيَ في عام ٢٠١٦ إلى أن ٦١٪ من المغاربة يعتقدون/ن أن «الجنس مُحدَّد عند الولادة وثابت دائمًا»، بينما اعتبر ٧٢٪ أنه من غير المقبول أن يرتدي صبيًا تم تحديده كَذَكَرٍ عند الولادة ملابس فتياتٍ وأن يُعَبِّر عن نفسه كفتاة (ILGA وRIWI Corp.، ٢٠١٦). يتم إضفاء الشرعية على هذا العداء من خلال الفراغ اللغوي حيث لا يتم فهم المصطلحات المُؤكِّدة على نطاقٍ واسع، وتُهَيْمِن على المُعجَم العام مصطلحات مُهِينة (مقابلات مع المشاركين/ات، ٢٠٢٥). يُمثِّل هذا شكلًا من أشكال العنف الهيكلي، مما يُجبِر الأفراد على القيام بفعلٍ ضارٍ نفسيًا، وهو تصنيف أنفسهم/ن بشكلٍ خاطئٍ لمجرد أن يتم فهمهم/ن (مقابلات مع المشاركين/ات، ٢٠٢٥). يتفاقم هذا بسبب وسائل الإعلام المُثيرة للجدل التي إما تُهْمِل حياة العابرين/ات جندريًا أو تؤطرها من خلال عدسة التمريض، الإجرام، وفرط النشاط الجنسي (برلمان، ٢٠١٩؛ مقابلات مع المشاركين/ات، ٢٠٢٥).

يقف نظام المحو هذا برمته في تناقضٍ صارخٍ مع التزامات المغرب الدستورية والتزاماته الدولية. تُلْزِم توطئة دستور ٢٠١١ المملكة بـ «حظر ومكافحة جميع أشكال التمييز... بسبب الجنس... أو أي من الظروف الشخصية التي قد تكون» وتُؤكِّد «ارتباطها بحقوق الإنسان كما هي مُعتَرَف بها عالميًا» (الدستور المغربي، ٢٠١١). ومع ذلك، في غياب أي إطارٍ قانوني أو تنظيمي صريح للرعاية الصحية المُؤكِّدة للجندر، يتخلل المؤسسة الطبية تأثير تُقَشْعِر له الأبدان (مقابلات مع المشاركين/ات، ٢٠٢٥). هذا التخلي المؤسسي يترك الأفراد مع بلا ملاذٍ غير اللجوء إلى الشبكات تحت الأرض الخطرة غير المنظمة للهرمونات والإجراءات الطبية. في ضوء هذا الواقع، سيمضي هذا التقرير في خمسة أقسام، تفصيل بنية المحو القانوني، أزمة الإهمال الطبي، الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن ذلك، مواجهات عنيفة مع الدولة، وأخيرًا، استراتيجيات المجتمع للمقاومة والصمود.

المنهجية

ترتكز النتائج المُقدَّمة هنا على منهجية بحثٍ إجرائي تشاركي نسوي نوعي (PAR) أُجرِيَت بين يونيو وأغسطس ٢٠٢٥. يُركِّز هذا النهج على الأصوات والتجارب الحية للمجتمع، ويعتبرهم/ن خبراءً ومبدعين/اتٍ مشاركين/اتٍ للمعرفة (سينج، ريتشمود، وبيرنيس ٢٠١٣). كانت الاعتبارات الأخلاقية ذات أهميةٍ قصوى طوال عملية البحث، لا سيما بالنظر إلى هشاشة مجتمع الدراسة (آدامز وآخرين ٢٠١٧).

أُجرِيَت مقابلات متعمقة وشبه منظمةٍ مع ١٧ فردًا عابرين/اتٍ جندريًا وغير ثنائيين/اتٍ من خلفيات جغرافية، اجتماعية، اقتصادية، وتعليميةٍ متنوعة في جميع أنحاء المغرب. لبناء الثقة وضمان سلامة المجتمع الذي يعيش تحت تهديدٍ مستمرٍ بالمراقبة والتجريم، تم تسهيل العثور على المشاركين/ات بالتعاون مع نشطاء العابرين/ات جندريًا المحليين/ات باستخدام طريقة كرة الثلج في أخذ العينات. واعتُبِرَت هذه الاستراتيجية الأكثر أمانًا وفعاليةً للتوعية. تم إجراء جميع المقابلات عن بُعدٍ عبر منصاتٍ مُشفَّرةٍ لحماية أمن المشاركين/ات.

أُجرِيَت المقابلات، التي استغرقت ما بين ٣٠ و٦٠ دقيقةً لكلٍ منها، بمزيجٍ من العربية المغربية (الدارجة)، العربية المصرية، العربية الفصحى الحديثة، الأمازيغية، والإنجليزية، وفقًا لتفضيل المشاركين/ات. تناول دليلٌ شبه مُنظَّمٍ موضوعات الهوية، الوصول إلى الرعاية الصحية، العلاقات الأسرية، اللقاءات الحكومية، الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، والصمود، مع الحفاظ على المرونة للمشاركين/ات لتقديم موضوعاتٍ ذات أهميةٍ شخصية.

تم تسجيل جميع المقابلات بموافقةٍ شفهيةٍ مستنيرة، نسخها، وإخفاء هويتها. تم تخصيص اسمٍ مستعارٍ لكل مشاركٍ/ـةٍ لضمان السرية، وتمت إزالة جميع التفاصيل التعريفية. ثم تم تحليل البيانات باستخدام التحليل المواضيعي لتحديد الأنماط المُتكرِّرة والفروق الدقيقة عبر الروايات، والتي تُشكِّل أساس نتائج هذا التقرير (كاسلبيري ونولِن ٢٠١٨). تم توفير الرقابة الأخلاقية من قبل معهد القاهرة ٥٢ للبحوث القانونية، مع الالتزام بالبروتوكولات التي تتوافق مع إعلان هلسنكي والمُصمَّمة خصيصًا للسياق الأمني للمنطقة.

الجدول ١: التركيبة السكانية للمشاركين/ات (عدد = ١٧). تم تجميع البيانات من جميع سجلات المقابلات.

السمة	الخانة	العدد	٪
العمر	٢٢-٢٥	٩	٥٢٫٩٪
	٢٦-٣٠	٦	٣٥٫٢٪
	٣١-٣٥	٢	١١٫٨٪
الهوية الجندرية	امرأة عابرة	٦	٣٥٫٣٪
	رجل عابر	٣	١٧٫٦٪
	غير ثنائي/ـة / كويري/ـة الجندر / بلا جندر / ثنائي/ـة الجندر	٨	٤٧٫١٪
أعلى تعليم	مدرسة إعدادية أو أقل	٣	١٧٫٦٪
	مدرسة ثانوية / تقنية / دبلوم	٥	٢٩٫٤٪
	بعض التعليم الجامعي (طالب/ـة / تارك/ـة للجامعة)	٤	٢٣٫٥٪
	شهادة جامعية أو أعلى	٥	٢٩٫٤٪
الإقامة الحالية	المغرب	١٤	٨٢٫٤٪
	أوروبا (طالب/ـة لجوء)	٣	١٧٫٦٪
الوضع المعيشي	مع العائلة	٧	٤١٪
	بمفرده/ـا /مستقل/ـة	١٠	٥٨٫٨٪
الحالة الوظيفي	موظف/ـة (رسمي/ـة / غير رسمي/ـة / ناشط/ـة)	١٣	٧٦٫٥٪
	عاطل/ـة عن العمل / طالب/ـة	٤	٢٣٫٥٪

القسم ١: هيكل المحو: السياق القانوني والاجتماعي

إن المبدأ التأسيسي للعنف ضد العابرين/ات جندريًا في المغرب هو بنية المحو، وهو مبني على إطارٍ قانوني يُجرِّم الهويات غير المتطابقة والنسيج الاجتماعي الذي يجعلها غير مفهومة. يحرِم هذا النظام الأفراد العابرين/ات جندريًا من شخصيةٍ قانونيةٍ أو اجتماعيةٍ خاصةٍ بهم/ن، مما

يُجبِرهم/ن على الانضمام إلى فئة «الانحراف» الموجودة مُسبقًا والمُدوَّنة قانونيًا. هذا الاختفاء القانوني والاجتماعي ليس مجرد إغفالٍ سلبي، بل إنه يُشكِّل عملية تهميشٍ نشطةٍ تُمكِّن وتُشَرِّع العنف يتم تفصيلها في الأجزاء اللاحقة من هذا التقرير. هذا الوضع يتناقض بشكلٍ صارخٍ مع التزامات المغرب الدستورية. تُلْزِم توطئة دستور ٢٠١١ المملكة بـ «حظر ومكافحة جميع أشكال التمييز... بسبب الجنس... أو أيٍ من الظروف الشخصية التي قد تكون» وتُؤكِّد «ارتباطها بحقوق الإنسان كما هي مُعتَرَف بها عالميًا».

إطار التجريم واللامرئية

تعمل الدولة المغربية على إدامة العنف ضد العابرين/ات جندريًا من خلال آليتَيْن أساسيتَيْن: استخدام قانون العقوبات كسلاحٍ والرفض التام لتوفير مسارٍ للاعتراف القانوني بالجندر. هذا الواقع القانوني ينتهك مبدأ المساواة المنصوص عليه في المادة ٦ من الدستور، والتي تنص على أن «الجميع... متساوون أمام [القانون]»، والمادة ١٩ التي تضمن أن «يتمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة بحقوقٍ وحرياتٍ ذات طابعٍ مدني، سياسي، اقتصادي، اجتماعي، ثقافي، وبيئي».

تُشكِّل المادة ٤٨٩ من قانون العقوبات الصك القانوني الرئيسي لهذا الاضطهاد. يُجرِّم القانون «الأفعال البذيئة أو غير الطبيعية مع شخصٍ من نفس الجنس»، ويُعاقَب عليها بالسجن لمدةٍ تتراوح بين ستة أشهر وثلاث سنوات وغرامة تتراوح بين ١٢٠ و١٢٠٠ درهم (قانون العقوبات المغربي ١٩٦٢، المادة ٤٨٩). على الرغم من أن النص يستهدف السلوك الجنسي المثلي على وجه التحديد، إلا أن إنفاذه يُستخدَم كسلاحٍ ضد الأفراد العابرين/ات جندريًا وغير المُمتثِلين/ات جندريًا، الذين تُفسِّر السلطات تعبيرهم/ن الجندري على أنه «فعل غير طبيعي» أو دليلٍ ظاهر على المثلية الجنسية. هذا الخلط القانوني بين الهوية الجندرية والميول الجنسية هو استراتيجية مُتعمَّدة للمحو. إنه يحرم الأفراد العابرين/ات جندريًا من وضعٍ قانونيٍ مُتميِّز، مما يُجبِر وجودهم/ن في الفئة القانونية الوحيدة المتاحة للانحراف.

حيث تستهدف الشرطة والمجتمع الأفراد على أساس تعبيرهم/ن الجندري، ويُبرِّرون/ن هذا الإجراء من خلال ربط التعبير الجندري غير المتطابِق بالحظر القانوني لـ «الأفعال غير الطبيعية». يُعزِّز هذا الإطار القانوني سوء الاعتراف الاجتماعي بالنساء العابرات جندريًا على أنهن «رجال مثليين» والرجال العابرين جندريًا على أنهم «مثليات مُسترجِلات»، مما يمحو هوياتهم/ن الفعلية ويجعل من المستحيل الدعوة إلى حمايةٍ قانونيةٍ مُحدَّدة. وتُؤكِّد شهادات المشاركين/ات هذه الممارسة. تم القبض على عادل، وهو رجل عابر جندريًا، بناءً على «كيف يبدو». تعرضت سميرة، وهي امرأة عابرة جندريًا، للتهديد من قبل مسؤولٍ محلي قال: «غادِر وإلا سأستخدم القانون ضدك»، عندما لاحظ أن هويتها لا تتطابق مع مظهرها. أفادت فاطمة، وهي امرأة وناشطة عابرة جندريًا، أن السلطات «تعتقلنا بموجب المادة ٤٨٩ – المادة التي تُجرِّم المثلية الجنسية – حتى عندما لا نكون مثليين/ات». بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٠، تمت مقاضاة ٨٣٨ شخصًا بموجب المادة ٤٨٩ (التحالف المغربي للتنوع الجندري والجنسي ٢٠٢٢). هذا الواقع القانوني يُديم تعرض الأفراد العابرين/ات جندريًا للاعتقال التعسفي بناءً على مظهرهم/ن.

هذا التجريم أكثر رسوخًا بسبب **استحالة الاعتراف القانوني بالجندر**. لا تُوفِّر المغرب أي مسارٍ إداريٍ أو قضائيٍ للأفراد العابرين/ات جندريًا لتغيير اسمهم/ن أو خانة جنسهم/ن على الوثائق الرسمية، مثل بطاقة الهوية الوطنية (carte nationale d›identité) أو جواز السفر (Equaldex ٢٠٢٥). هذا الفراغ القانوني ليس إغفالًا، بل سياسة إقصاءٍ مُتعمَّدٍ كما قالت سميرة بشكلٍ لا لبس فيه، «في المغرب، الاعتراف القانوني بالنساء العابرات جندريًا أمر مستحيل. من المستحيل تغييره، ليس بالمال، الجهد، أو أي شيء».

يتضح تشدُّد الدولة من خلال تجارب أولئك الذين حاولوا/ن التنقل في النظام. يوسف، وهو رجل عابر جندريًا، تم رفض دعواه للمحكمة لتغيير الاسم بسبب الجهل القضائي. ذكر الحُكْم خطأً أنه كان يسعى للتغيير من ذكرٍ إلى أنثى، وأُسيئ فهم قضيته بشكلٍ جوهري. إن تشدُّد النظام عميق لدرجة أنه حتى الأفراد الذين يحملون/ن وثائق رسميةً يُحرَمون/ن من الاعتراف. روت فاطمة حالة فردٍ بيني الجنس مع شهادة ميلادٍ تُوثِّق وضعه وتم رفض تغيير اسمه رغم ذلك، وخلصت إلى أنه «حتى الأشخاص الذين لديهم/ن وثائق بينية الجنس محظورون/ات». تم تقنين سياسة الاستبعاد هذه بشكلٍ أكبر في عام ٢٠٢١ عندما منح تعديل تشريعي (القانون ٣٦,٢١) الأفراد بينيي/ات الجنس الحق في تعديل وضعهم/ن المدني، ولكنه استبعد الأفراد العابرين/ات جندريًا عمدًا، وبالتالي تعزيز عدم وجودهم/ن القانوني (Equaldex ٢٠٢٥).

بالنسبة لأفرادٍ مثل سارة، فإن التنقل في واقع عدم الوصول إلى الاعتراف القانوني بالجندر القانونية غالبًا ما يتضمن تحديث صور الهوية الخاصة بهم/ن لتعكس مظهرهم/ن الحالي بشكلٍ أفضل. ومع ذلك، فإن هذه العملية محفوفة بالتحديات: «استغرق الأمر مني ستة أشهر فقط لتحديث صورتي، ذهابًا وإيابًا، ومواجهة المضايقات في كل زاوية، مع رفض قبول أي صورةٍ تُظْهِرني على أنني أنثوية، لأنني 'رجل' ولست امرأة». هذا

الإجراء المُتمثِّل في مجرد الحصول على صورة هويةٍ مُحدَّثةٍ لا يحمي تمامًا من المضايقات. ومع ذلك، يُشير المشاركون/ات إلى أنه أفضل من عدم وجود تحديثٍ على الإطلاق. بالإضافة إلى مسألة التجريم، سيبحث هذا التقرير لاحقًا في كيفية تأثير التناقض بين الهوية الجندرية للفرد والهوية الرسمية على جوانب مختلفةٍ من الحياة، بما في ذلك التعليم، السكن، التوظيف، والسفر. تُجسِّد فاطمة هذا النضال، قائلةً: «مُنِعْت من الصعود إلى الطائرة مرةً واحدةً دون سببٍ واضحٍ سوى أن هويتي لا تتطابق مع مظهري، واتهموني بأنني محتالة».

لغة الرفض: الإعلام والخطاب العام

ينعكس المحو القانوني لهويات العابرين/ات جندريًا ويتفاقم في المجال العام بسبب الفراغ اللغوي والمشهد الإعلامي المُعادي. يُشكِّل غياب لغةٍ مُؤكِّدةٍ باللغة العربية المغربية (دارِجة) لوصف تجارب العابرين/ات جندريًا شكلًا من أشكال العنف الهيكلي، مما يُعِيق المناصرة الذاتية، يعزل الأفراد، ويخلق حواجز أمام التفاهم والتضامن العامَّيْن.

أفاد المشاركون/ات باستمرارٍ أن المصطلحات المُحايِدة أو المُؤكِّدة مثل «عابر» أو «عابرة» ليست مفهومةً على نطاقٍ واسع. بدلًا من ذلك، تُهيْمِن الإهانات المُهينة على المُعجَم العام. كما أوضح يوسف، «في المغرب، إذا قُلْتَ ‹عابر›، فلن يفهموا/ن، ولكن إذا قلت مصطلحًا مُهينًا، فإنهم/ن يفهمونه/ـمنه. إن الكلمة الوحيدة التي يتعرَّفون/ن عليها هي «زامل» (مصطلح مُهين لرجلٍ مثلي). تشمل المصطلحات الازدرائية الأخرى المفهومة بشكلٍ شائع «متحول» (ولكنها تُستخدَم لتعني مُنحرِف) و«ألوان» (مصطلح مُهين لأفراد مجتمع الميم عين). هذا يُجبِر الأفراد على القيام بعملٍ ضارٍ نفسيًا من استخدام المصطلحات الخاطئة لمجرد أن يتم فهمهم/ن. وصفت صوفيا وسميرة إجبارهما على استخدام مصطلح المتحولة، اللتان تجداه غير جذابٍ وغير دقيق، لمجرد وصف هويتهما للمهنيين/ات الطبيين/ات أو الموظفين/ات.

يتم تضخيم هذا العنف اللغوي من قبل وسائل الإعلام المغربية، التي إما تُهمِل حياة العابرين/ات جندريًا أو تؤطرها من خلال عدسةٍ مثيرةٍ للجدل من التمريض، الإجرام، وفرط النشاط الجنسي. تُؤكِّد المناقشات في وسائل الإعلام المغربية حول المصطلح العامي لـ «التحول الجنسي»، على الحجج الأخلاقية والدينية، وخلصت في النهاية إلى أن مثل هذه التدخلات الطبية غير مسموح بها (برلمان ٢٠١٩). غالبًا ما يتم اختزال النساء العابرات جندريًا في السرد المُوَحَّد للعمل بالجنس أو يتم تعريفهن بشكلٍ خاطئٍ على أنهن رجال مثليين، مما يمحو خصوصية هوياتهن. وأشارت ليلى إلى أنه عندما ظهرت المؤثرة العابرة صوفيا تالوني على شاشة التلفزيون، كان التركيز بالكامل على «العمل بالجنس، وليس حول الهوية». كان هذا الخلط واضحًا أيضًا في التغطية الإعلامية لهجومٍ وحشيٍ في عام ٢٠٢٢ على امرأةٍ عابرةٍ جندريًا في طنجة، حيث تم إساءة تصنيفها باستمرار على أنها «رجل مثلي». وصفت سميرة هذه البيئة الإعلاميّة بأنها «فراغ في التغطية الإعلامية الجادة»، حيث «تُشوِّه الصحافة الصفراء تمثيلنا بعباراتٍ مُهينة» وتصور الأفراد العابرين/ات جندريًا «على أنهم/ن وحوش، كأشخاص يجب الخوف منهم/ن».

في السنوات الأخيرة، برزت وسائل التواصل الاجتماعي كقناةٍ مهمةٍ ومُؤثِّرةٍ لإدامة العُنف ضد الفئات المُهمَّشة. في أبريل ٢٠٢٠، وسط إغلاقات كوفيد-١٩، وجَّهت المُؤثِرة صوفيا تالوني متابعيها البالغ عددهم ٦٠٠,٠٠٠ متابع لاستخدام تطبيقات المواعدة للتعرُّف على هويات الرجال المثليين ومزدوجي الميول الجنسية والكشف عنها علنًا، مما أدى إلى إشعال حملةٍ عنيفةٍ عبر الإنترنت (سناء أ. ٢٠٢٤؛ مؤسسة حقوق الإنسان ٢٠٢٥). أدت حملة «الفضح» هذه إلى طرد العديد من الأفراد من منازلهم، تعرضهم للتهديدات، والإبلاغ عن انتحارٍ واحدٍ على الأقل. سلط الحادث الضوء على الهشاشة المُقْلِقة لبيئات الإنترنت التي كانت تُعتبَر في السابق طرقًا أكثر أمانًا للمشاركة المجتمعية (سناء أ. ٢٠٢٤).

العداء المجتمعي وتسليح الدين

إن المشهد القانوني والإعلامي يعكس ويُعزِّز العداء المجتمعي الراسخ بعمقٍ تجاه الأفراد العابرين/ات جندريًا وغير المُمتثِلين/ات جندريًا. تُقدِّم البيانات الكمية توضيحًا صارخًا لهذه المواقف. كَشَف استطلاع عالمي أجرته ILGA عام ٢٠١٦ أن غالبية المغاربة لديهم/ن تصورات سلبية عن الأفراد العابرين/ات جندريًا. على وجه التحديد، أكَّد ٦١٪ من المُستجيبين/ات الاعتقاد بأن «الجنس مُحدَّد عند الولادة وثابت دائمًا»، بينما عارض ١٩٪ فقط. علاوةً على ذلك، اعتبر ٧٢٪ أنه من غير المقبول لصبيٍ تم تحديده كَذَكَرٍ عند الولادة أن يرتدي ملابس فتاةٍ أو يُعبِّر عن نفسه كفتاة (ILGA وRIWI Corp.، ٢٠١٦).

غالبًا ما يتم تبرير هذه النزعة الاجتماعية المُحافِظة من خلال استخدام العقيدة الدينية. أفاد المُشارِكون/ات في المقابلة أن الحجج الدينية تعمل كأساسٍ منطقيٍ لرهاب العابرين/ات جندريًا. وقالت سميرة إن «الدين يلعب دورًا رئيسيًا في الكراهية»، مشيرةً إلى الاستشهاد المُتكرِّر بالآيات

القرآنية مثل «خلقناكم ذكرًا وأنثى» أو الأحاديث النبوية لإدانة الهويات غير المعيارية. أكدت ليلى، التي كان والدها عالمًا دينيًا، أن «الدين يُستخدَم دائمًا ضدنا، لتبرير العنف». لاحظت نادية أن الأفراد الذين يتجاهلون/ن عادةً التعاليم الدينية «يتذكَّرون/ن الدين فجأةً» عند السعي لمهاجمة الأفراد الكويريين/ات.

ومع ذلك، فإن هذا التفسير العدائي السائد ليس مُتجانِسًا. فَرَوَى يوسف، وهو رجل عابر جندريًا، تجربةً محوريةً استشار فيها هو وعائلته المجلس العلمي الإسلامي. بعد شرح وضعه، أكد أحد المستشارين حقه في العبور، قائلًا: «لديك الحق في أخذ الهرمونات، إجراء الجراحات، والزواج من امرأة ... الشرط الوحيد هو أن تعيش كرجلٍ معياري». يُوضِّح هذا وجود وجهات نظرٍ فقهيةٍ إسلاميةٍ بديلةٍ أو أكثر تسامحًا أو ارتباكًا حيث ربما اعتقد هذا الباحث أن يوسف بيني الجنس وبالتالي يُسمَح له بالخضوع لعملياتٍ جراحيةٍ أو ربما التسامح الفعلي مع العابرين/ات جندريًا بسبب تمريضهم/ن. ومع ذلك، فإن هذه التفسيرات غائبةٌ إلى حد كبيرٍ عن الخطاب العام في المغرب، الذي لا يزال يُهَيْمِن عليه منظور جامد وعقابي. يعمل هذا الاستيلاء الانتقائي على العقيدة الدينية على إضفاء الشرعية على التحيُّز الاجتماعي ويُوفِّر إطارًا أخلاقيًا للإقصاء والعنف الذي يُواجِهه مجتمع العابرين/ات جندريًا.

إن التناقض الصارخ بين الإطار القانوني والاجتماعي المحلي للمغرب والتزاماتها الدولية كبير. تؤكد توطئة الدستور أن الاتفاقيات الدولية المُصادَق عليها لها «الأسبقية على القانون الداخلي للبلاد». بصفتها دولةً مُوَقِّعةً على معاهدات حقوق الإنسان الأساسية، فإن المغرب مُلزَمةٌ بمبادئ عدم التمييز والحق في الصحة والخصوصية. ومع ذلك، لا تزال هذه الالتزامات غير مُنفَّذة، مما يترك المواطنين العابرين/ات جندريًا دون حماية.

العهد	تاريخ التصديق	المقالات والتفسيرات ذات الصلة	٪
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و ا لسيا سية	٣ مايو ١٩٧٩	المادة ١٧ (الحق في الخصوصية): فسَّرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان باستمرارٍ هذه المادة على أنها تحمي العلاقات الجنسية المِثلية بالتراضي، وبالتالي الهوية والتعبير الجندري (لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ١٩٩٤).	المادة ٢٦ (عدم التمييز): تحظر التمييز على أي أساس، بما في ذلك «الوضع المختلف»، الذي يُفهَم أنه يشمل الميول الجنسية والهوية الجندرية (لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢٠١٦).
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية	٣ مايو ١٩٧٩	المادة ١٢ (الحق في الصحة): تضمن الحق في "أعلى مستوىً ممكنٍ من الصحة البدنية والعقلية"، بما في ذلك الوصول إلى الرعاية الصحية المُؤكِّدة للجندر دون تمييز (لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، ٢٠٠٦).	
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	٢١ يونيو ١٩٩٣	المادتان ٢ و١٦: تُلزِم الدولة بمنع أعمال التعذيب وسوء المعاملة من قبل مسؤولي الدولة، بما في ذلك إساءة معاملة الشرطة والعنف أثناء الاحتجاز ضد العابرين/ات جندريًا (لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب).	
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	٢١ يونيو ١٩٩٣	توصيات عامة: أوضحت لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أن التمييز ضد المرأة يشمل أشكالًا متقاطعةً من التمييز، وهو ما ينطبق على النساء العابرات جندريًا اللواتي يواجهن تمييزًا مُركَّبًا على أساس هويتهن الجنسية وتعبيرهن الجندري (لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ٢٠٢٢).	

الجدول ٢: وضع المغرب بشأن المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان. البيانات مُجمَّعة من مصادر مُتعدِّدة.

القسم ٢: الحق في الصحة: التخلي المؤسسي والنجاة في السوق السوداء

يُنتهَك الحق في الصحة للأفراد العابرين/ات جندريًا في المغرب بشكلٍ منهجي بسبب سياسة التخلي المؤسسي، التي تُشكِّل مخالفةً مُباشِرةً للمادة ٣١ من دستور ٢٠١١، التي تُلزِم الدولة «بالعمل على تعبئة جميع الوسائل المُتاحة لتسهيل الوصول العادل للمواطنين/ات... للرعاية الصحية.» يُشكِّل فشل الدولة في تنظيم الرعاية الصحية المُؤكِّدة للجندر، توفيرها، أو حتى الاعتراف بها حظرًا فعليًا. هذا الفراغ التشريعي والمؤسسي لا يخلق غموضًا. بدلًا من ذلك، فإنه يُلحِق الضرر بنشاط. إنه يُمكِّن مقدمي الرعاية الصحية من منع الرعاية مع الإفلات من العقاب، يعزز بيئةً من الخوف والمعلومات المُضلِّلة، ويُجبِر الأفراد على اللجوء إلى ممارساتٍ مُهددةٍ للحياة وغير مُنظَّمةٍ لتأكيد هوياتهم/ن. يتجلى هذا التقاعس عن العمل في الدولة كشكلٍ من أشكال العنف السلبي، مما يتسبب بشكلٍ مباشرٍ في معاناةٍ جسديةٍ ونفسيةٍ ويُجبِر المجتمع على السرية فيما يتعلق باحتياجاته الطبية الأساسية.

نظام رعايةٍ صحيةٍ خالٍ من الرعاية

في جميع المقابلات، وصف المشاركون/ات نظام الرعاية الصحية بأنه ليس فقط غير كافٍ، ولكنه غير موجودٍ نهائيًا فيما يتعلق بالرعاية الصحية المُؤكِّدة للجندر. قال عمر: «هذه هي الأزمة الحقيقية، الكارثة الكبرى، لا يوجد شيء متاح رسميًا على الإطلاق: لا علاج هرموني، لا رعاية صحية، لا شيء». ولا يقتصر هذا الغياب على القطاع العام؛ بل فإن القطاع الخاص يفتقر للخدمات بنفس المِثْل. هناك «غياب تام للرعاية الصحية المُؤكِّدة للجندر في قطاعَيْ الرعاية الصحية العام والخاص في المغرب». يتناقض هذا الوضع بشكلٍ صارخٍ مع بلدان أخرى في المنطقة، مثل لبنان، حيث خَفَّف القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية جزئيًا من الفراغ الذي خلفته الدولة (عبد اللّٰه وآخرون ٢٠٢٣).

في غياب قوانين أو سياساتٍ رسميةٍ تسمح، تُنظِّم، أو تحمي الوصول إلى الرعاية الصحية المُؤكِّدة للجندر، يترتب على ذلك تأثير مُخيف. يرفض مقدمو/ات الرعاية الصحية، الذين يعملون/ن في مساحةٍ من الإرشادات السريرية والوضوح القانوني، تقديم الخدمات خوفًا من التداعيات القانونية أو المهنية أو يستغلون/لن الفراغ التشريعي كذريعةٍ لحظر الرعاية بناءً على التحيزات الشخصية. لخَّصت فاطمة، وهي ناشطة عملت على تثقيف المهنيين/ات الطبيين/ات، الوضع بإيجاز: «بصراحة، في المغرب، لا يَعترِف الطب حتى بهذه المشكلة». يضع هذا الإهمال المنهجي عبء الرعاية بالكامل على الأفراد والشبكات المجتمعية التي تعاني من نقص الموارد.

«الأطباء يعتقدون أنها خطيئة»: الوصم والعنف الطبي

عندما يحاول الأفراد العابرون/ات جندريًا التعامل مع نظام الرعاية الصحية، فإنهم/ن كثيرًا ما يُقابِلون/ن العداء، الجهل، والعنف الطبي. تُقدِّم الشهادات التي تم جمعها من أجل هذا التقرير تصويرًا مُرَوِّعًا لمؤسسةٍ طبيةٍ غارقةٍ في التَحيُّز الاجتماعي والديني وتفتقر إلى المعرفة الأساسية فيما يتعلق بصحة العابرين/ات جندريًا.

تتراوح تجارب الأفراد العابرين/ات جندريًا في المغرب من الحرمان الصريح من الرعاية إلى محاولات العلاج التحويلي. حُرِمت أمينة، وهي شابة عابرة جندريًا، حتى من الاستشارة الأساسية، وقالت إن «الأطباء رفضوا رؤيتي لأنهم يعتقدون أنه من الخطيئة مساعدة شخصٍ في مثل حالتي». وَصَفت جميلة تعرضها «للسخرية» و «عومِلَت كما لو كانت تَحمِل مرضًا» من قبل الأطباء. هذه الوصم منتشر، حتى بين المتخصصين/ات في الصحة النفسية، الذين يجب أن يكونوا/ن بمثابة مصادر للدعم. رفض الطبيب النفسي لسميرة هويتها باعتبارها «مجرد نظرية وليست حقيقية» واستخدم مصطلح «المتحولين جنسيًا». طلبت عائلة صوفيا المساعدة النفسية على أمل «علاجها»، فقط لتكتشف أنه «حتى الطبيب النفسي لم تفهم ... إنها لم تفهم شيئا».

في بعض الحالات الأكثر إثارةٍ للقلق، تَحوَّلَت التوصيات الطبية إلى محاولاتٍ للتحويل الديني. نصح أحد الأطباء فاطمة بأن «تذهب لرؤية فقيهٍ لقراءة القرآن عليها». قال آخر ببساطة، «نحن لا نفعل هذا النوع من الأشياء هنا»، بينما أصر ثالث، «أنها بحاجة إلى طبيبٍ نفسي؛ فهذا شيء غير موجود. لا يوجد سوى رجال ونساء على هذه الأرض». هذا النمط الثابت من الإنكار والتمريض له تأثير عميق، مما دفع الكثيرين/ات، مثل فاطمة، إلى استنتاج، «لقد سَئِمْت من المحاولة. أنا أدركت أنه كان عليَّ أن أَحِل هذه الأشياء بنفسي». والاستثناءات القليلة لهذه القاعدة مُعبِّرة؛ فإن الأطباء المُثقَّفون/ات والمُؤكِّدون/ات، كما لاحظ يوسف وسميرة، هم/ن بشكلٍ حصريٍ تقريبًا أولئك المُرتبِطين/ات بمنظمات حقوق الإنسان، مما يُسلِّط الضوء على أن رعاية العبور الكفء لا توجد إلا على هامش نظام الرعاية الصحية الرسمي.

النجاة في السوق السوداء: العلاج الذاتي والشبكات غير الرسمية

في مواجهة نظام رعايةٍ صحيةٍ رسمي لا يُمْكِن اختراقه، يُضطَّر الأفراد العابرون/ات جندريًا في المغرب إلى مواكبة نظامٍ سري محفوفٍ بالمخاطر للوصول إلى الهرمونات. إن الممارسة الأكثر انتشارًا هي العلاج الذاتي بموادٍ غير مُنظمةٍ وغير مناسبةٍ في كثير من الأحيان. وصفت كل من سميرة وأمينة بدء العبور عن طريق تناول حبوب منع الحمل، وهي ممارسة معروفة بأنها تنطوي على مخاطر صحيةٍ كبيرةٍ بسبب الجرعات غير الصحيحة والآثار الجانبية. وقالت أمينة أيضًا: «حاولت تناول الأطعمة التي تحتوي على هرمونات لأنني لم أستطع تحمل تكاليف الدواء»، مما يدل على اليأس ونقص المعلومات الموثوقة.

يتم الحصول على الهرمونات من خلال المصادر السرية. بدأ يوسف عبوره بالحصول على هرمون التستوستيرون من خلال «مجتمع النادي الرياضي»، وهو مصدر غير رسمي شائع. ومع ذلك، فإن شريان الحياة الأساسي للكثيرين/ات هو الشبكات التي يُديرها النشطاء. وأوضحت سميرة أن «بعض النشطاء يجلبون/ن كمياتٍ صغيرةٍ سرًا لمساعدة أفراد مختارين/ات»، وهي عملية محفوفة بالمخاطر القانونية، حيث «إذا تم القبض على أي شخصٍ يُوزِّع الهرمونات، فقد يواجه الملاحقة القضائية». كما حصل عمر على هرموناته في البداية من خلال «شبكةٍ غير رسميةٍ» قبل التواصل مع منظمةٍ في مدينةٍ كبيرة.

وفي حين أن هذا الاعتماد على المنظمات غير الحكومية وشبكات الأقران يُنقِذ الحياة، فإنه يخلق نظامًا محفوفًا بالمخاطر وغير مُنصِف. إن الوصول ليس حقًا، ولكنه امتياز يَعتمِد على معارِف الفرد، موقعه/ـا الجغرافي، والقدرة المحدودة لعددٍ قليلٍ من المجموعات المُجهَدة وقليلة الموارد. كما أشارت رانيا، فإن الوصول «صعب»، وتتركز المنظمات في المُدن الكبرى، مما يترك لأولئك الموجودين/ات في مناطق أخرى خياراتٍ قليلة. هذا النظام المُخصَّص، المولود من الضرورة، هش بطبيعته. لا يُمكِن أن يحل محل نظام الرعاية الصحية الذي تديره الدولة ويترك المجتمع بأكمله عرضةً لاضطرابات الإمدادات، إجهاد النشطاء، أو حملات القمع الحكومية، فهو دائمًا على بُعد أزمةٍ واحدةٍ من حالة طوارئ صحيةٍ جماعيةٍ.

نظام من مستويَيْن: دور الطبقة الاجتماعية في الوصول إلى الجراحة

في حين أن العمليات الجراحية المُؤكِّدة للجندر غير متوفرةٍ بالكامل تقريبًا في المغرب، إلا أن بعض الاستثناءات تكشف عن نظامٍ صارخٍ من مُستويَيْن تفرضه الثروة والمعارِف. إن العمليات المُعقدة مثل رأب القضيب أو رأب المهبل غير موجودة. ومع ذلك، فإن عددًا صغيرًا من الجَرَّاحين/ات الخاصين/ات سيقومون بإجراء عملياتٍ أقل تعقيدًا مثل تكبير الثدي أو استئصال الثدي لأولئك الذين يستطيعون/ن تَحَمُّل التكاليف الباهظة.

خضعت دنيا، وهي امرأة عابرة جندريًا، لعملية تكبير الثدي في المغرب مع طبيبٍ خاصٍ يُسافِر من فرنسا. كلفها الإجراء ٦,٠٠٠ يورو - وهو سعر لاحظت أنه كان مبالغ فيه بشكلٍ كبيرٍ مقارنةً بما ستدفعه المرأة المتجانسة جندريًا، قائلةً: «أنت تدفعين غرامةً لكونكِ عابرةً جندريًا». إنها لم تكن قادرة على تَحَمُّل ذلك إلا من خلال دعم من «عجوزٍ ثري». خضع يوسف، وهو رجل عابر، لعمليةٍ جراحيةٍ في مستشفىً خاصٍ بسعرٍ مخفضٍ قدره ٢,٠٠٠ دولار (تخفيضًا من متوسط ٤,٠٠٠ دولار إلى ٦,٠٠٠ دولار) لأن الجَرَّاح كان على درايةٍ بمُعالِجه النفسي وكان مُتعاطِفًا مع الهشاشة الاقتصادية التي يواجهها الأفراد العابرون/ات جندريًا.

هذه الحالات هي الاستثناء النادر. بالنسبة للغالبية العظمى، لا تزال الجراحة داخل المغرب مستحيلة. صَرَّح عمر بصراحةٍ أنه بالنسبة لشخصٍ مغربي عابرٍ جندريًا «بدون المال أو دعم الأسرة، هذا مستحيل في الأساس». إن المسار الواقعي الوحيد بالنسبة لمعظم الناس هو طلب اللجوء في أوروبا، «حيث غالبا ما تُغطي الدولة العمليات الجراحية». هذا الواقع لا يضع الهجرة كخيارٍ، بل كضرورةٍ طبيةٍ لأولئك غير القادرين/ات على الوصول إلى سوق الرعاية الصحية الخاصة الحصرية والسرية في المغرب.

القسم ٣: الحق في حياةٍ كريمة: الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي

يُترجَم الاختفاء القانوني والعداء الاجتماعي المُوجَّه ضد الأفراد العابرين/ات جندريًا في المغرب بشكلٍ مباشرٍ إلى إقصاءٍ اجتماعي واقتصادي منهجي. هذا الاستبعاد ليس نتيجةً ثانويةً سلبيةً للتحيز، بل هو عملية تهميشٍ نشطةٍ تُعِيق الوصول إلى التعليم، العمل، والسكن، في انتهاكٍ

للمادة ٣١ من الدستور، التي تفرض على الدولة تسهيل الوصول المتساوي إلى «تعليمٍ عالٍ الجودة حديثٍ وسهل المنال»، «سكن لائق»، و«عمل». يعمل هذا الحرمان المنهجي من الفُرَص كشكلٍ من أشكال الهندسة الاجتماعية، المُصمَّم لإبقاء الأفراد العابرين/ات جندريًا فقراء، غير مرئيين/ات، وعاجزين/ات. من خلال إعاقة قدرتهم/ن على بناء حياةٍ مُستقرةٍ، تراكم الموارد، أو المشاركة في الاقتصاد الرسمي، يَضْمَن النظام بقائهم/ن في حالةٍ من الهشاشة الدائمة، غير قادرين/اتٍ على شن مقاومةٍ سياسيةٍ فعالة. بالنسبة للكثيرين/ات، وخاصة النساء العابرات جندريًا، يؤدي هذا المسار بلا هوادةٍ إلى اقتصادات البقاء مثل العمل بالجنس، حيث يواجهون/ن المزيد من العنف والاستغلال.

«توقفت حياتي في المغرب»: الاستبعاد من التعليم والعمل

غالبًا ما يبدأ استبعاد الأفراد العابرين/ات جندريًا داخل النظام التعليمي، الذي يعمل كمكانٍ للتنمر الشديد والتمييز المؤسسي. وصف المُشارِكون/ات البيئات المدرسية بأنها مُعادِيةً لدرجة أن مواصلة تعليمهم/ن أصبح أمرًا ليس في المتناوَل. روت أمينة أنها «عوملت مثل الكلبة» من قبل الطلاب، بينما «كان المعلمون يُجلِسونني في الخلف ولا يهتمون إذا تعلمت أي شيء». تحدث كل من ليلى وريان عن المضايقات المستمرة اللذان تعرضا لها، حيث وصف ريان كيف تعرض للسخرية بلا هوادة بالسؤال: «لماذا أنت مثل الفتاة؟» غالبًا ما تؤدي هذه الإساءة التي لا هوادة فيها إلى ترك الأفراد دراستهم/ن. تَرَك عمر المدرسة بسبب الضغط من زملائه المراهقين - الذين «يضايقونك، يسخرون منك، ويستفزونك» - وكونهم «مبالغ فيهم». كما تركت زهرة الدراسة مباشرةً «بسبب هويتها الجندرية» بعد أن تعرضت «للكثير من التنمر والإذلال». بالنسبة للآخرين، فإن فعل العبور نفسه يُعَجِّل بنهاية تعليمهم/ن. قالت سميرة ببساطة: «عندما بدأت عبوري، اضطررت إلى التوقف عن الذهاب إلى الجامعة. توقفت حياتي في المغرب».

تتفاقم هذه الرحلة التعليمية المقطوعة بسبب التمييز الشديد في سوق العمل. حتى بالنسبة لأولئك الذين لديهم/ن مؤهلات، فإن تأمين العمل الرسمي أو الحفاظ عليه يكاد يكون مستحيلًا. إن العائق الأساسي هو «التحقق من وثائق الهوية» - وهي لحظة أزمةٍ مؤسسيةٍ حيث يؤدي عدم التطابق بين التعبير الجندري للشخص ووثائقه القانونية إلى الفصل والطرد. وصفت سميرة التخلي عن العمل كأمينة صندوقٍ ونادلةٍ بعد أن اكتشف أصحاب العمل هويتها، مُوضِّحة: «عندما يكتشف أصحاب العمل أن مستنداتي غير مُتطابِقة، يشعرون بالخوف ويطردونني». واجه يوسف مشكلةً مماثلةً بعد شهرٍ من التدريب على وظيفة. عندما سُئِل عن بطاقة هويته الوطنية، التي تحمل صورةً قبل العبور، اضطر إلى تقديم وثيقةٍ بديلةٍ وتلفيق «خطأٍ في الاسم»، مما يجعل وضعه الوظيفي محفوفًا بالمخاطر. هذا الواقع يُجِد من خيارات التوظيف في المساحات «الآمنة» القليلة المتاحة، في المقام الأول داخل المنظمات غير الحكومية ودوائر النشطاء، على الرغم من أن هذا العمل غالبًا ما يكون «غير مستقرٍ وقليل الأجر». بالنسبة لمعظم الناس، لا يزال الاقتصاد الرسمي غير قابلٍ للوصول نهائيًا.

«انتهى بي المطاف بلا مأوى»: أزمة الإسكان والرفض العائلي

يتفاقم النضال من أجل البقاء الاجتماعي والاقتصادي بشكلٍ عميقٍ بسبب الأزمة المزدوجة المُتمثِّلة في الرفض العائلي والتمييز في السكن. بالنسبة للعديد من المُشارِكين/ات، أدى الإفصاح عن هويتهم/ن أو عدم التطابق الجندري بشكلٍ واضحٍ إلى طردٍ عنيفٍ من منازل أسرهم، مما أدى إلى قطع المصدر الأساسي للدعم الاجتماعي والمالي. قامت عائلة سميرة «بطردها لأنهم لم يتمكنوا من التعامل مع آراء الناس» عندما أصبح عبورها واضحًا. صَعَّدت عائلة أمينة الأمور، بعد سنواتٍ من الإنكار، إلى القمع العنيف، وطردتها في النهاية من المنزل. أفاد خمسة مشاركين/اتٍ على الأقل بأنهم/ن طُرِدوا/ن، رُفِضوا/ن، أو أُجبروا/ن على ترك منازلهم/ن.

كثيرًا ما يؤدي هذا الطرد إلى التشرد والبحث اليائس عن مأوىً داخل سوق إسكان تمييزي عميق. غالبًا ما يرفض الملاك الإيجار للأفراد العابرين/ات جندريًا. روت سميرة حالةً قال لها فيها أحد أصحاب العقار: «يُمكنني التأجير لمُدمني المخدرات، ولكن ليس لأشخاصٍ مثلك». واجهت أمينة رفضًا متكررًا، حيث قام الملاك بتصويرها بشكلٍ نمطي بالقول إنها «ستجلب الرجال والأمراض». يُجبِر هذا الوضع الأفراد على اللجوء إلى استراتيجيات النجاة غير المستقرة. وصفت سميرة ترتيبات الإيجار غير الرسمية، حيث «يُمكِن للمالك الدخول في أي وقتٍ وطردك»، أو استخدام هوية صديقٍ لتأمين عقد إيجار. شرح عادل بالتفصيل العملية المُرهِقة المُتمثِّلة في تغيير صوته، سلوكه، وحتى الحلاقة لتقديم نفسه كامرأةٍ لأصحاب العقارات المُحتمَلين. هذا الشرط الثابت لأداء هويةٍ مُزيفةٍ من أجل ضمان حقٍ أساسيٍ من حقوق الإنسان يتسبب في أعباء نفسيةٍ كبيرة.

تعمل الطبقة الاجتماعية والاقتصادية كمُحدِّد مُهمٍ لأمن السكن وسلامته. إن الأفراد الذين لديهم/ن موارد مالية أكبر قادرون/ات على الإقامة في

أحياء أكثر ثراءً تتميز بزيادة سرية الهوية وانخفاض احتمالية تَدَخُّل الجيران في الأمور الشخصية. على سبيل المثال، اختار كريم بوعي أن يسكن في «منطقةٍ باهظة الثمن نسبيًا للحصول على مزيدٍ من الأمن»، بينما لاحظت إلهام أن إقامتها في «حيٍ من الطبقة العليا» وفر لها إحساسًا بالحماية. في تناقضٍ صارخ، غالبًا ما يتعرض الأفراد الذين يعيشون/ن في الأحياء «الشعبية» ذات الدَّخل المنخفض للتدقيق والمضايقات. أوضحت ملك ضرورة مراقبة مظهرها باستمرارٍ لتتوافق مع التوقعات المجتمعية بـ «الحياة الطبيعية» من أجل تجنب استفزاز الجيران. هذا الضغط لا هوادةً فيه، حيث أن المضايقات من الجيران تحدث بشكلٍ مُتكررٍ في هذه المجتمعات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للموارد المالية أن تُيسِّر التحايل على الممارسات التمييزية؛ وأشار يوسف إلى أن الأفراد الذين لديهم أموال كافية يمكنهم/ن تحفيز السماسرة على «النظر في الاتجاه الآخر» فيما يتعلق بالتناقضات في الوثائق. قد يستغل المُلَّاك أيضًا هذه الضعف، حيث أشارت رانيا إلى أن «المالك يُمكِن أن يُطالِب بِضِعف الإيجار». في النهاية، كما قالت جميلة، «بدون المال لا يمكنك العيش في مناطق أفضل حيث يُعامِلك الناس باحترام».

اقتصادات البقاء على قيد الحياة: العمل بالجنس كنتيجةٍ قسرية

بالنسبة للعديد من النساء العابرات جندريًا، فإن الإخفاقات التراكمية لأنظمة التعليم، التوظيف، والإسكان لا تترك بديلًا سوى الدخول في العمل بالجنس للبقاء على قيد الحياة. بالنسبة للبعض قد يكون هذا اختيارًا، ولكن بالنسبة للآخرين/ات هو نتيجة مُتوقَّعة للاستبعاد المنهجي. قالت سميرة بعد حرمانها من الوظائف والسكن: «العمل الليلي هو الخيار الوحيد المتبقي... إنها ليست وظيفةً رئيسية، إنها وظيفة احتياطية للبقاء على قيد الحياة». بدأت ليلى العمل بالجنس بعد أن أجبرتها والدتها على الخروج من منزلها، موضحة: «نحن نفعل ذلك لأنه السبيل الوحيد للبقاء على قيد الحياة». لجأت أمينة أيضًا إلى العمل بالجنس «كملاذٍ أخيرٍ» بعد طردها، قائلة: «العمل بالجنس أنقذ حياتي. لقد ساعدني ذلك في العثور على مكانٍ للنوم والبقاء دافئةً». تعمل دنيا حاليًا كعاملةٍ بالجنس بسبب عدم قدرتها على الحصول على عملٍ رسمي.

بينما يُشكِّل العمل بالجنس وسيلةً للبقاء على قيد الحياة، فهو يُعرِّض الأفراد لمستوياتٍ عاليةٍ من الخطر. وصف المشاركون/ات التهديد المستمر بالعنف من قبل الزبائن، عدم الدفع، المضايقات القانونية من الشرطة، وزيادة المخاطر الصحية، بما في ذلك الأمراض المتناقلة جنسيًا، في بيئةٍ تتسم بـ «عدم وجود حماية». روت نادية لقاءً مُرعِبًا مع عميلٍ «مُختلٍ عقليًا» «بالكاد هَرَبَتْ منه»، مسلطةً الضوء على المخاطر التي تُهدِّد الحياة. يُؤكِّد هذا الواقع المُنعطَف الأخير في شبكة العنف: بعد استبعادهن بشكلٍ منهجيٍ من جميع سبل الحياة الكريمة، تضطر النساء العابرات جندريًا إلى ممارسة مهنةٍ يكونن فيها معرضاتٍ بشكلٍ استثنائي للعنف نفسه الذي تمارسه الدولة والمجتمع عليهن بالفعل. يعمل الامتياز الطبقي كحاجزٍ حاسمٍ ضد هذه السلسلة بأكملها من الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي. وكما أوضحت رانيا، هناك مغربان: إذا كنت تعيش في «المغرب» بالمال، يمكنك التكيُّف... إذا كنت تعيش في «المغرب» بدون موارد، فإن الهجرة هي أحد أفضل الحلول». تُسهِّل الثروة الوصول إلى الأحياء الأكثر أمانًا، الرعاية الصحية الخاصة، ودرجةً من العزل الاجتماعي، مما يُخفِّف من أقسى آثار رهاب العبور الجندري. ومع ذلك، بالنسبة للأفراد الذين يفتقرون/ن إلى الموارد الاقتصادية، فإن طريق الاستبعاد مباشِر ولا يَرحَم.

القسم ٤: التنقل في الحكومة: العنف الإداري ومضايقات الشرطة

إن اللقاءات مع الحكومة المغربية ليست مُحايِدة ولا تحمي الأفراد العابرين/ات جندريًا. إنها مواقع للعنف النشط والوحشي في كثيرٍ من الأحيان. من التفاعلات البيروقراطية الروتينية إلى المواجهات المُباشِرة مع سلطات إنفاذ القانون، تعمل مؤسسات الدولة كمُنفِّذٍ أساسي للنظام المعياري للتجانس الجندري والمُغايَرة الجنسية. إن هذا الواقع في تعارضٍ مباشرٍ مع الضمانات الدستورية، بما في ذلك الحق في الأمن الشخصي (المادة ٢١)، حظر التعدي على السلامة الجسدية أو المعنوية (المادة ٢٢)، والحق في الخصوصية (المادة ٢٤). تُصبِح وثيقة الهوية غير المتطابقة مصدرًا دائمًا للاحتكاك، مما يُحوِّل المهام الإدارية البسيطة إلى مِحَنٍ عالية المخاطر من الإذلال والاحتجاز المُحتمَلَيْن. وكثيرًا ما يتصرف ضباط الشرطة، الذين هم بعيدون كل البعد عن العمل كَحُماة، كمُرتكِبين للتحرش، الاعتقال التعسفي، الاعتداء الجسدي، والعنف الجنسي، ويعملون مع الإفلات التام من العقاب. هذا يخلق حالةً من الخوف المُزمِن، مما يُجبِر الأفراد على تجنب الخدمات الأساسية والعيش تحت التهديد المستمر بالضرر الذي تُقِرُّه الدولة.

الإذلال اليومي بسبب الوثائق غير المتطابقة

إن رفض الدولة لتوفير الاعتراف القانوني بالجندر يُلحِق شكلًا من أشكال «العنف الإداري» – الضرر النفسي والمادي الذي تُسبِّبه الأنظمة البيروقراطية التي تُنكِر وجود الفرد. بالنسبة للمغاربة العابرين/ات جندريًا، تُصبِح بطاقة الهوية الوطنية مصدرًا للرهبة اليومية. كل تفاعلٍ يتطلب

تحديد الهوية - في بنك، مطار، مكتب حكومي، أو أثناء تفتيش الشرطة - يتحول إلى لحظة أزمة.

وقدم المشاركون/ات أمثلةً عديدةً على هذا العداء البيروقراطي. أبلغ مسؤول في المفوضية سميرة أن «النظام لا يقبل صورةً أنثويةً تحمل اسمًا ذكوريًا» عندما حاولت تحديث صورة هويتها. احتُجِزت فاطمة لمدة ثلاث ساعات في أحد المطارات بسبب عدم تطابق مظهرها وصورة جواز سفرها. قال لها المسؤولون: «هذا ليس جواز سفرك»، ولم يُفرِجوا عنها إلا بعد أخذ بصمات أصابعها للتحقق من هويتها. روى يوسف أنه رُفِض الخدمة بشكلٍ غير مباشرٍ في أحد البنوك. أمره موظف، غير راغبٍ في إعادة بطاقته المصرفية بعد الاطلاع على بطاقة هويته، بالعودة في غضون يومَيْن، مُدعيًا زورًا أن هناك «مشكلة». لم يسترد بطاقته إلا بعد تصعيد المشكلة إلى المدير وتقديم هويةٍ ثانويةٍ مع صورةٍ أحدث. هذه المواجهات ليست مجرد إزعاج. إنها تُشكِّل طقوسًا مُهينةً لسوء الاعتراف تُعزِّز رسالة الدولة: أنت غير موجود. هذا يُجبِر الأفراد على حالةٍ من الانسحاب الاجتماعي، وتجنب الوظائف المدنية الأساسية للتهرب من الإذلال والمُخاطَرة التي لا مفر منها.

«إذا قدَّمْتُ شكوى، فسوف يدمروننني»: الضبط الأمني لعدم الامتثال الجندري

يُقابِل العنف الإداري للبيروقراطية كذلك العنف الجسدي والجنسي الذي ترتكبه سلطات إنفاذ القانون. يقوم ضباط الشرطة في المغرب بمراقبة عدم الامتثال الجندري بنشاط، ويستهدفون الأفراد بالمضايقة والاعتقال بناءً على مظهرهم/ن فقط. تكشف الشهادات التي تم جمعها من أجل هذا التقرير عن نمطٍ ثابتٍ من الانتهاكات يتَّسِم بالإفلات من العقاب.

إن الاعتقالات التعسفية شائعة. تم القبض على عادل عدة مرات، بما في ذلك مرةً واحدةً في الدار البيضاء بسبب «كيف بدا» عندما كان مُشرَّدًا في الشارع. تم القبض على ملك واحتجازها لمدة ٤٨ ساعة مع أصدقائها لمجرد أنهم «بدوا غير ممتثلين جندريًا» أثناء سيرهم في الأماكن العامة. غالبًا ما تكون هذه الاعتقالات مصحوبةً بإساءةٍ جسديةٍ ولفظية. تعرض كريم، وهو ناشط غير ثنائي، «للضرب في الشارع» على أيدي الشرطة التي قاطعت ورشة عملٍ في حديقةٍ عامة. وصفت ملك التعرض لـ «الصفعات على الوجه والإهانات» أثناء الاحتجاز.

غالبًا ما يكون العنف تطفليًا وجنسيًا للغاية، خاصة بالنسبة للأفراد العابرين/ات جندريًا. روى عادل أنه استجوبته الشرطة حول أعضائه التناسلية. كما أنه على علمٍ بقيام الضباط بإجبار الأفراد العابرين/ات جندريًا على القيام بأفعالٍ جنسيةٍ تحت تهديد الاعتقال، قائلًا: «مارِس الجنس معي وسأتركك تذهب». أثناء الاحتجاز، تم حجز ملك مع النساء وتعرَّضت لـ «محاولات اعتداءٍ جنسي» من مُحتجَزاتٍ أخريات، فشعرت أن الحراس قد «تركوا ذلك يحدث» واستخدموا التهديد بالعنف لإكراهها. وصفت أمينة الظروف المُروِّعة للأفراد العابرين/ات جندريًا في السجون المغربية، حيث يتعرضون/ن للاعتداء المنهجي و «الاغتصاب من قبل كل من في الغرفة»، بينما يعاملهم/ن الحراس «كمُذنِبين/اتٍ يستحقون/قن التعذيب».

يُقابَل هذا العنف المنهجي بالإفلات التام من العقاب. إن اختلال توازن القوى واضح لدرجة أن السعي لتحقيق العدالة يُنظَر إليه على أنه مستحيل وخطير. إن تأكيد عادل أنه، «إذا تقدمت بشكوى، فسوف يدمروننني»، يُلخِّص الخوف السائد وحقيقة أن عملاء الحكومة يعملون فوق القانون. هذا التهديد المستمر يلعب تأثيرًا نفسيًا عميقًا، ويُعزِّز حالةً من اليقظة المفرطة. «الآن في كل مرةٍ أغادر فيها المنزل، أخاف من الشرطة»، اعترف عادل. يُملي هذا الخوف القرارات اليومية، من خيارات الملابس إلى وسائل النقل، كل ذلك في محاولةٍ للبقاء غير مرئيين/اتٍ لحكومةٍ مفترسة.

القسم ٥: المقاومة، الصمود، والهجرة كملاذٍ نهائي

في مواجهة هذه الشبكة الساحقة من العنف، فإن الأفراد العابرين/ات جندريًا وغير الثنائيين/ات في المغرب ليسوا/ن ضحايا غير مُنفعِلين/ات. إنهم/ن يشارِكون/ن في عمليةٍ ديناميكيةٍ مستمرةٍ للمقاومة والبقاء على قيد الحياة، مُستخدمين/اتٍ استراتيجياتٍ متطورةٍ للتنقل في بيئةٍ معادية. يستكشف هذا القسم بنية هذا البقاء، من الأعمال اليومية للتمثيل الجندري من أجل السلامة إلى شرايين الحياة الحيوية للتضامن والنشاط المجتمعي. ومع ذلك، في نهاية المطاف، يخلص التقرير إلى أن العبء التراكمي للمحو المنهجي بالنسبة للكثيرين/ات، لا يُطاق، مما يضع الهجرة ليس كخيارٍ لحياةٍ أفضل، بل كهروبٍ يائسٍ من أجل الحياة نفسها - عمل المقاومة الأخير والأكثر قطعيةً ضد دولةٍ تحرمهم/ن من الحق في الوجود.

استراتيجيات النجاة: التنقل في بيئةٍ مُعاديةٍ

يتطلب البقاء في المغرب تمثيلًا مستمرًا وشاملًا للجندر. أوضح المشاركون/ات نشر مجموعةٍ من الاستراتيجيات، وتكييف تعبيرهم/ن الجندري وفقًا لسياقهم/ن المُباشِر ومستوى التهديد المُتصوَّر. هذه العروض لا تدل على عدم الأصالة. بدلًا من ذلك، فهي أعمال محسوبة للحفاظ على الذات والوكالة في بيئةٍ مُعادية.

تتضمن إحدى الاستراتيجيات لعب دور الجندر المُحدَّد عند الولادة، وهو تكتيك يُستخدَم لتحقيق اللامرئية والتهرُّب من الأذى. أشار ريان إلى هذا على أنه «ارتداء قناعٍ لشيءٍ مألوفٍ من أجل سلامتنا». غالبًا ما يكون هذا الأداء الواعي شرطًا أساسيًا للوصول إلى الضروريات الأساسية. على سبيل المثال، وصف عادل تبني صوت، سلوك، ومظهرٍ أنثويٍ خصيصًا لتأمين السكن، وهو عمل عالي المخاطر يتم القيام به من أجل النجاة.

واستراتيجية أخرى هي أداء هوية عابرٍ/ةٍ جندريًا معياريةٍ وثنائيةٍ، يُشار إليها عادة باسم «مُقنِعة». هذا يستلزم تقديم الذات بطريقةٍ مقروءةٍ ومقبولةٍ للمجتمع المعياري للتجانس الجندري. إن تجربة دنيا توضيحية؛ لقد أشارت إلى أن التحرش الاجتماعي الذي واجهته كفردٍ غير مُمتثِلٍ جندريًا بشكلٍ واضح «انخفض بشكلٍ كبيرٍ» بمجرد أن بدأت العلاج الهرموني وتمكنت من الظهور بشكلٍ لا لبس فيه كامرأة. يُشير هذا إلى أن المجتمع يُقدِّم قبولًا هشًا ومشروطًا لأولئك الذين يمتثِلون/ن جندريًا يُمكِن التعرف عليه مع معاقبة الغموض.

تتضمن الاستراتيجية الثالثة تأكيد الهوية غير المعيارية، ورفض الضغط بوعيٍ للامتثال لا لمعايير التجانس الجندري ولا لمعايير العبور الجندري المعتادة. وصف أفراد مثل نادية ورانيا تعبيراتهم بأنها «مختلفة» أو «فنية»، وبالتالي رفضوا تصنيفها بسهولة. هذا التأكيد على الذات الحقيقية بمثابة شكلٍ من أشكال المقاومة. ومع ذلك، يُمكن أن يؤدي إلى عواقب، بما في ذلك الاستبعاد والحكم حتى من داخل المجتمع الكويري، والذي يفرِض أحيانًا معايير وتوقعات الجمال الصارِمة الخاصة به. ومع ذلك، لا يزال هذا النهج محدودًا، حيث لا يزال يتعين على الأفراد غير المُمتثِلين/ات جندريًا تقديم أنفسهم/ن بطريقةٍ يمكن تفسيرها على أنها إما أنثى أو ذكر من قِبَل المجتمع الأوسع.

المجتمع كشريان الحياة: النشاط والتضامن الرسمي وغير الرسمي

في غياب حماية الدولة والقبول الاجتماعي، يُصبِح المجتمع الهيكل الأساسي للنجاة. تعمل مجموعات الناشطين/ات الرسمية وغير الرسمية كشريان حياةٍ حاسم. وتُقدِّم هذه الجماعات، التي تعمل في كثيرٍ من الأحيان تحت الأرض وبموارد محدودة، مساعداتٍ ماديةٍ لا غنى عنها، بما في ذلك الهرمونات المُهرَّبة، المأوى الطارئ للهارِبين/ات من العنف العائلي، والدعم المالي لأفراد المجتمع المُهمَّشين/ات.

وبنفس القدر من الأهمية، فإنها تخلق ما أسمته زهرة «البيت الثاني» أو «الجنة على الأرض»، وهي مساحات آمنة نادرة حيث يُمكِن للأفراد التخلص من «قناع» التمثيل المُرهِق من أجل السلامة والتواجد بشكلٍ أصيلٍ بين أقرانهم/ن الذين يفهمون/ن واقعهم/ن. هذه المساحات ضرورية لبناء التضامن، تبادل المعلومات، وتعزيز المرونة النفسية اللازمة لتَحَمُّل العنف اليومي للعالم الخارجي. ومع ذلك، فإن هذا النشاط محفوف بالتحديات. يواجه النشطاء مراقبةً حكوميةً مُشدَّدة، مضايقات، وتهديدات مستمرة بالاعتقال، كما يتضح من تجربة كريم في تعرضه للضرب والاحتجاز أثناء ورشة عمل. يُؤدِّي الضغط الهائل إلى إجهاد النشطاء، ويمكن أن تؤدي التوترات الداخلية حول الاستراتيجية، التمويل، وسياسات الهوية في بعض الأحيان إلى تمزيق التضامن. في حين أن مرونة المجتمع هذه هي شهادة على قوة وإبداع المغاربة العابرين/ات جندريًا، إلا أنها بمثابة لائحة اتهامٍ عميقةٍ لفشل الدولة. إن المجتمع مضطر لتوفير الخدمات الأساسية والحماية التي تلتزم بها الدولة لكنها ترفض تقديمها.

«الهجرة هي الحل الوحيد»: المغادرة من أجل السلامة والذاتية

بالنسبة لعدد كبيرٍ من المشاركين/ات، فإن العبء المُشترَك للمحو القانوني، التخلي الطبي، العداء الاجتماعي، والإقصاء الاقتصادي يجعل الحياة الكريمة في المغرب مُستحيلة. لا تَظهَر الهجرة كتفضيل، بل كطريقٍ وحيدٍ قابلٍ للتطبيق إلى السلامة، الصحة، والذاتية. هذا السعي ليس رحلةً لـ «إلدورادو»، بل هو هروب من واقعٍ غير صالحٍ للعيش.

تُقدِّم الشهادات أنشودةً من اليأس والعزيمة. قالت سميرة، وهي الآن في بلجيكا: «بدون اعتراف قانوني، لا يمكنني العيش في المغرب. هذه

ليست حياة. إنه سجن. إن الهجرة هي الحل الوحيد». رددت أمينة، وهي أيضًا لاجئة في بلجيكا، هذا الشعور: «لم يكن لدي أي حقوق، أمان، ولا إمكانية وصولٍ إلى أي شيء. اضطررت إلى المغادرة». وأكدت صوفيا، التي انتظرت حتى وصولها إلى بلجيكا لبدء عبورها، «لن أعود أبدًا إلى المغرب... في المغرب، كنت أرتدي قناعًا. هنا، أنا حرة وسعيدة».

تُمثِّل الهجرة فعل المقاومة النهائي ضد الحاجة المستمرة إلى لعب هويةٍ مزيفةٍ من أجل البقاء. إنه تأكيد قوي على الحق في التواجد بشكلٍ أصيل. إنها الوسيلة الوحيدة للحصول على الرعاية الطبية المُنقِذة للحياة، تحقيق الاعتراف القانوني، والهروب من التهديد المستمر بالعنف. في حين أن البعض، مثل كريم ونادية، يُعبِّرون/ن عن ارتباطهم/ن العميق بوطنهم/ن ورغبتهم/ن في «خوض المعركة» في المغرب، إلا أنهم الاستثناء. بالنسبة لمعظم الناس، فشبكة العنف خانقة للغاية، وتكلفة البقاء على قيد الحياة باهظة للغاية. يُشكِّل النزوح القسري لمواطنيها/ـاتها العابرين/ات جندريًا أكبر إدانةٍ لفشل الدولة المغربية في حماية شعبها.

التنقل في الهوية والاضطهاد: مجتمع الميم عين

وثق هذا التقرير التجارب الحية للأفراد العابرين/ات جندريًا وغير الثنائيين/ات في المغرب، كاشفًا عن «شبكة عنفٍ» منهجيةٍ ومُتشابِكةٍ تعمل على كل مستوىً من مستويات المجتمع. إن الانتهاكات المُفصَّلة ليست حوادث تحيزٍ معزولةٍ، ولكنها نتيجة مباشِرة لسياسة الدولة المُتعمَدة للمحو، والتي تم سنها من خلال إطارٍ قانونيٍ مُجَرِّم، حظرٍ فعليٍ للرعاية الصحية، والاضطهاد النشط من قبل وكلاء الحكومة. هذا النظام من التخلي المؤسسي والعداء الاجتماعي يحرم الأفراد العابرين/ات جندريًا من حقوقهم/ن الأساسية في الصحة، السلامة، الكرامة، والحياة، مما يُجبِرهم/ن على الدخول في حالةٍ من الهشاشة الدائمة ويجبر الكثيرين/ات على استنتاج أن الهجرة هي طريقهم/ن الوحيد للبقاء على قيد الحياة.

إن مرونة وبراعة مجتمع العابرين/ات جندريًا في المغرب - التي تجلت من خلال إنشاء شبكات الدعم وأعمالهم/ن اليومية للمقاومة - بمثابة شهادةٍ على قوتهم/ن. ومع ذلك، لا ينبغي الخلط بين هذه المرونة وبين الحل. بل إنها إدانة لدولة تخلت عن مسؤولياتها الأساسية. وتشكل الأولويات التي حددها المشاركون/ات في هذه الدراسة تفويضًا واضحًا للعمل. إن دعوتهم/ن الجماعية ليست من أجل الحصول على امتيازاتٍ خاصة، بل من أجل حقوق الإنسان الأساسية والكرامات الممنوحة لجميع المواطنين/ات. إن التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان ليست مبادئ مُجرَّدة؛ بل هي التزامات واجِبة تتطلب اتخاذ إجراءاتٍ فوريةٍ وملموسة.

بناءً على الأولويات التي حددها المجتمع ونتائج هذا التقرير، يتم اقتراح التوصيات التالية:

إلى حكومة المملكة المغربية:

- **إلغاء التشريعات التمييزية:** الإلغاء الفوري للمادة ٤٨٩ من قانون العقوبات. تم تحديد هذا على أنه أولوية حاسمة من قبل مشاركين/اتٍ مثل ليلى وعادل لإنهاء تجريم العلاقات المثلية بالتراضي ووقف تسليحه ضد الأفراد العابرين/ات جندريًا وغير المُمتثِلين جندريًا بناء على تعبيرهم/ن الجندري.
- **إنشاء الاعتراف القانوني بالجندر:** إنشاء عمليةٍ إداريةٍ واضحة، سهلة المنال، وشفافةٍ للاعتراف القانوني بالجندر. لقد تم تحديد هذا باستمرارٍ على أنه أهم إصلاحٍ مطلوبٍ لتمكين حياةٍ كريمةٍ في المغرب، مما يسمح للأفراد بتغيير أسمائهم/ن وخانة جنسهم/ن في جميع الوثائق الرسمية.
- **ضمان الوصول إلى الرعاية الصحية المُؤكِّدة للجندر:** إنهاء الحظر الفعلي على الرعاية الصحية الشاملة من خلال تطوير وتنفيذ المبادئ التوجيهية السريرية الوطنية للرعاية الشاملة، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. وهذا يُعالِج بشكلٍ مباشرٍ الحاجة المُلِحَّة للرعاية الطبية الآمنة التي أعرب عنها مشاركون/ات مثل جميلة وعمر. يتضمن ذلك ضمان وجود العلاج الهرموني، العمليات الجراحية، ودعم الصحة النفسية سهلة المنال وبأسعارٍ معقولةٍ من خلال نظام الرعاية الصحية العامة.
- **سن تشريعاتٍ شاملةٍ لمكافحة التمييز:** اعتماد و إنفاذ قوانين قويةٍ لمكافحة التمييز تتضمن صراحةً الهوية الجندرية، التعبير الجندري، والميول الجنسية كأسبابٍ للحماية. ويتماشى هذا مع دعوة كريم إلى قوانين حمايةٍ واسعةٍ تشمل التوظيف، الإسكان، والتعليم، وهي مجالات قام فيها جميع المشاركين/ات تقريبًا بتفصيل الاستبعاد الشديد.
- **إنهاء عنف الدولة وضمان المساءلة:** إصدار توجيهاتٍ فوريةٍ لجميع أجهزة إنفاذ القانون والهيئات القضائية بوقف المضايقات، الاعتقال التعسفي، والاعتداءات على الأفراد على أساس هويتهم/ن أو تعبيرهم/ن الجندري، كما هو مُفصَّل في شهادات عادل، ملك، وكريم. إنشاء آلية رقابةٍ مُستقِلةٍ للتحقيق في جميع مزاعم سوء سلوك الشرطة وضمان محاسبة الجُناة.
- **تعزيز التعليم العام و إصلاح وسائل الإعلام:** استجابةً للأولويات التي حددتها صوفيا، زهراء، ورانيا، يجب على وزارات التربية والاتصال إطلاق حملات توعيةٍ عامةٍ لمكافحة الوصم المجتمعي. ويشمل ذلك إدخال تعليمٍ حول التنوع الجندري في المناهج الدراسية ووضع مدونات سلوكٍ إعلاميةٍ لضمان التمثيل المُحترَم والدقيق للأفراد العابرين/ات جندريًا.

إلى الهيئات الطبية والمهنية القانونية في المغرب:

- **التدريب الشامل الإجباري:** دمج التدريب الإلزامي حول الصحة وحقوق الإنسان للأفراد العابرين/ات جندريًا والأفراد غير المُمتثِلين/ات جندريًا في مناهج جميع كليات الطب، التمريض، علم النفس، والحقوق.
- **إصدار التوجيهات المهنية:** يجب على الأنظمة الوطنية للأطباء وعلماء النفس إصدار مبادئ توجيهيةٍ أخلاقيةٍ واضحةٍ تؤكد أن توفير رعايةٍ مؤكِّدةٍ للجندر غير تمييزيةٍ هو التزام مهني وأن محاولات العلاج التحويلي تُشكِّل سوء ممارسةٍ طبية.

إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والدول الشريكة:

- **استخدام الآليات الدبلوماسية وآليات حقوق الإنسان:** من الضروري الدفاع باستمرارٍ عن حقوق الإنسان للأفراد العابرين/ات جندريًا في جميع المناقشات الثنائية والمتعددة الأطراف مع المغرب، بما في ذلك خلال الاستعراض الدوري الشامل. يجب حَثّ الحكومة المغربية على تنفيذ التوصيات التي يقودها المجتمع المُفصَّلة في هذا التقرير.
- **تقديم الدعم المباشر للمنظمات الشعبية:** من الضروري تعزيز المساعدة المالية والتِقَنِيَّة المُباشِرة، المَرِنة، والمُستدامة للمنظمات المجتمعية التي يقودها العابرون/ات جندريًا في المغرب والتي تُقدِّم خدماتٍ مُنقِذةٍ للحياة.
- **ضمان مساراتٍ آمنةٍ وسهلة المنال للجوء:** يُشكِّل الاضطهاد المنهجي الذي يتعرض له الأفراد العابرون/ات جندريًا في المغرب سببًا وجيهًا للجوء. مما هو شديد الأهمية ضمان أن تكون إجراءات اللاجئين/ات واللجوء متاحة، إنسانية، ومستنيرةً بفهمٍ شاملٍ لأشكال العنف المُحدَّدة التي يفر منها هؤلاء الأفراد.

إلى المنظمات الحقوقية والنسوية التقليدية:

- **اعتماد نهجٍ شاملٍ متعدد الجوانب:** يجب على المنظمات النسوية ومنظمات حقوق الإنسان التقليدية تجاوُز التضامن المشروط ودمج الحقوق والاحتياجات المُحدَّدة للأفراد العابرين/ات جندريًا وغير الثنائيين/ات بشكلٍ كاملٍ في أجندات المناصرة المركزية الخاصة بها. وهذا يستلزم وقف إحالة حقوق العابرين/ات جندريًا إلى «أولوية ثانوية» وضمان إعطاء الأولوية للأصوات العابرة جندريًا، لا سيما أصوات النساء العابرات جندريًا والأفراد غير الثنائيين/ات، في حملات الإصلاح القانوني والاجتماعي، بما في ذلك التعديلات على قانون الأسرة وقانون العقوبات.
- **إنشاء بيئاتٍ شاملةٍ وآمنةٍ حقًا:** يجب على المنظمات تقييم ممارساتها الداخلية و إصلاحها بشكلٍ نقديٍ لضمان السلامة و إمكانية الوصول لجميع الأفراد. يتضمن ذلك إزالة العقبات البيروقراطية، مثل شرط تحديد الهوية التي قد لا تتماشى مع الهوية الجندرية للشخص، وتنفيذ تدريبٍ إلزاميٍ للموظفين/ات على استخدام الضمائر المناسبة والمصطلحات المحترمة للتخفيف من حالات إخطاء تحديد الجندر والنميمة أثناء الأحداث.
- **استخدام المنصات لتضخيم الأصوات العابرة جندريًا:** تتحمل المنظمات القائمة ذات الموارد والمنصات العامة الأكبر مسؤولية رفع أصوات الأفراد العابرين/ات جندريًا. وهذا يتطلب تجاوز الإدماج السطحي والتعاون بنشاطٍ مع المجموعات التي يقودها العابرون/ات جندريًا، مشاركة الموارد، والتأكد من أن الأفراد العابرين/ات جندريًا يُمثِّلون/ن أنفسهم/ن في المشاركات الإعلامية ومنتديات المناصرة، بدلًا من تمثيلهم/ن من قبل الآخرين/يات.

إلى مجموعات العابرين/ات جندريًا ومجتمع الميم عين:

- **تعزيز التضامن الداخلي والشمولية:** من الضروري معالجة الانقسامات، المنافسات، والوصم الداخليِّين الذين لا يزالوا قائمين داخل المجتمع. يجب على المجموعات تسهيل ورش العمل والحوارات الداخلية لتنمية فهمٍ وقبولٍ أكبر للهويات المتنوعة، بما في ذلك الأفراد غير الثنائيين/ات والمَرِنين/ات جندريًا الذين غالبًا ما يُبلِغون/ن عن مشاعر الإقصاء داخل المساحات الكويرية. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري مكافحة الوصم داخل المجتمع بنشاط.
- **توسيع نطاق التواصل مع المجتمعات المستضعفة والمعزولة:** يجب على المجموعات الناشطة، التي تتركز في كثيرٍ من الأحيان في المراكز الحضرية الكبرى، وضع استراتيجياتٍ مُستهدَفةٍ لإشراك الأعضاء الأكثر تهميشًا في المجتمع. ويشمل ذلك الأفراد المُقيمين/ات في المناطق الريفية، أولئك الذين لديهم/ن تعليم محدود أو إمكانية وصولٍ إلى الإنترنت محدودة، وأولئك الذين يفتقرون/ن إلى المعارف بشبكات النشطاء الموجودة. وستتصدى هذه الجهود لميل اقتصار الدعم على «الوجوه المألوفة» وضمان وصول الموارد، بما في ذلك الهرمونات ومعلومات السكن الآمن، إلى من هُم/ن في أمس الحاجة إليها.
- **تعزيز تحالفاتٍ أوسع وتنسيق جهود المناصرة:** للتخفيف من مخاطر الإجهاد والآثار اللاسياسية لـ «التنظيم غير الحكومي» (التنافس على التمويل)، يجب على المجموعات إعطاء الأولوية لإنشاء تحالفاتٍ استراتيجية. من خلال تنسيق المناصرة حول القضايا الحرجة مثل إلغاء المادة ٤٨٩ و إرساء الاعتراف القانوني بالجندر، يُمكِن تقديم جبهةٍ أكثر توحيدًا وقوةً لكلٍ من الدولة والجمهور الأوسع.
- **إنشاء ونشر موارد المعرفة:** في ضوء النقص السائد في المعلومات الدقيقة، يجب على المجموعات العابرة جندريًا أن تستمر في تطوير

ومشاركة الموارد التي يُمكِن الوصول إليها باللغات المحلية (الدارجة والأمازيغية) التي تُوضِّح الهوية الجندرية، ممارسات العبور الآمن، والحقوق القانونية. يعمل هذا التعليم من زميلٍ/ـةٍ إلى زميلٍ/ـةٍ كشكلٍ حيويٍ من أشكال الرعاية والتمكين المجتمعيَّيْن في غياب الدعم المؤسسي.

المراجع

عبد الله، و.، نجيب، ب.، خليل، ك.، وعطا الله، د. (٢٠٢٣). جراحة تأكيد الجندر في بلدٍ دينيٍ مُحافِظ: التجربة اللبنانية. Future Science OA، ٩(٥)، FSO٨٥٤.

آدم، رشيد. (٢٠٢٤). «رحلات الهوية: تجارب مجتمع الميم عين المغربي في الهجرة عبر ألمانيا وخارجها». الحرم الجامعي العالمي لحقوق الإنسان، ١٨ أبريل ٢٠٢٤.

آدامز، ن.، بيرس، ر.، فيلي، ج.، راديكس، أ.، كاسترو، د.، ساركار، أ.، وتوم، ك. س. (٢٠١٧). الإرشادات والاعتبارات الأخلاقية لإجراء أبحاث صحة العابرين/ات جندريًا ومجالس المراجعة المؤسسية التي تفصل في هذا البحث. صحة العابرين/ات جندريًا، ٢(١)، ١٦٥-١٧٥.

أحدث. (٢٠١٨). «المغاربة الذين يسعون/ين للحصول على الرعاية الصحية المُؤكِّدة للجندر مجبرون/ات على السفر إلى الخارج».

برلمان. (٢٠١٩). «التحول الجنسي بالمغرب: ضرورة بيولوجية أم شذوذ وهوس؟». Barlamane.com.

باورز، م. ت. (٢٠١٧). «جورج بورو: رائد جراحة العابرين/ات جندريًا في الدار البيضاء». دراسات العابرين/ات جندريًا الفصلية، ٤(٢)، ٢٨٢-٢٨٩.

كاسلبيري، أ.، ونولين، أ. (٢٠١٨). تحليل مواضيعي لبيانات البحث النوعي: هل هو سهل كما يبدو؟ التيارات في تعليم وتعلُّم الصيدلة، ١٠(٦)، ٨٠٧-٨١٥.

Equaldex. (٢٠٢٥). «حقوق الميم عين في المغرب». تم الوصول إليه في ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٥.

Human Dignity Trust. (٢٠٢٤). «الملف الدولي للمغرب». تم الوصول إليه في ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٥.

مؤسسة حقوق الإنسان. (٢٠٢٥). «مجتمع الميم عين تحت ضغطٍ متزايدٍ في المغرب». تم الوصول إليه في ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٥.

ILGA وRIWI Corp. (٢٠١٦). «استطلاع المواقف العالمية من ILGA-RIWI لعام ٢٠١٦ حول مجتمع الميم عين».

مقابلات مع المشاركين/ات. (٢٠٢٥). أجرتها الكاتبة، يونيو-أغسطس.

الدستور المغربي. (٢٠١١).

قانون العقوبات المغربي. (١٩٦٢). ضاهر رقم ١-٥٩-٤١٣.

Outright International. (بدون تاريخ). «المغرب». تم الوصول إليه في ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٥.

سناء، أ. (٢٠٢٤). «الظهور، الصمود، والتوترات: عقد من نشاط مجتمع الميم عين في المغرب». مبادرة الإصلاح العربي، فبراير ٢٠٢٤.

سينغ، أنيليز أ.، ريتشموند، ك.، وبيرنز، ت. ر. (٢٠١٣). «نقد من كويري أسمر البشرة للانتحار لدى الشباب العابرين/ات جندريًا: نهج علم النفس التحرري». مجلة المثلية الجنسية، ٦٠(٤)، ٥٨٤-٦٠٤.

التحالف المغربي للجندر والتنوع الجنسي. (٢٠٢٢، نوفمبر). «انتهاكات حقوق الإنسان على أساس الميول الجنسية، الهوية والتعبير الجندري، والخصائص الجنسية في المغرب».

لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. «اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقاب القاسية، اللاإنسانية، أو المهينة».

لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية. (٢٠٠٦). «الملاحظات الختامية للجنة الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية: المغرب». E/C.12/MAR/CO/3.

لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. (٢٠٢٢). «الملاحظات الختامية على التقريرَيْن الدوريَّيْن الخامس والسادس المُجمَّعَيْن للمغرب». CEDAW/C/MAR/CO/٥-٦.

لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. (١٩٩٤). تونين ضد أستراليا، البلاغ رقم ١٩٩٢/٤٨٨.

لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. (٢٠١٦). «الملاحظات الختامية على التقرير الدوري السادس للمغرب». CCPR/C/MAR/CO/٦.

القاهرة ٥٢
للأبحاث القانونية
CAIRO 52
Legal Research Institute

شبكة من العنف

المحو المنهجي للأفراد العابرين/ات جندريًا في المغرب